

تطوير البيئة الريفية وأثرها في حل مشكلة الاسكان

الدكتور طارق بركات*

(تاريخ الإيداع 27 / 8 / 2014. قُبل للنشر في 1 / 10 / 2014)

□ ملخص □

لعب الأثر الفعلي للانتقال الغير مخطط له للبيئة الريفية بمكوناتها المختلفة باتجاه الحضر دوراً كبيراً في إضفاء الصبغة الرمادية على الواقع الإسكاني للمدن السورية عامة، محرراً مشكلة بات حلها أحد أهم الأولويات التي تواجه المخططين من خلال التركيز على امكانية الارتقاء الانتقائي بالمواصفات الايجابية للبيئة الريفية كعامل مساهم وبأثر كبير في حل المشكلة الاسكانية وذلك عبر اقتراح مجموعة من الحلول يمكن أن تسهم عن طريق تطبيقها كأسلوب تنموي ذو صفة ريفية بالحد الفعلي من مشكلة الاسكان.

الكلمات المفتاحية: البيئة الريفية، التنمية الريفية، الاسكان.

*استاذ مساعد - قسم التخطيط العمراني والبيئة - كلية الهندسة المعمارية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

Developing rural environment and its effect on solving housing problem

Dr.Tarek Barakat*

(Received 27 / 8 / 2014. Accepted 1 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

The actual effect of unplanned transition of rural environment with its different components towards urban areas had played a big role in giving the gray tincture on the housing reality of Syrian cities in general, which in turn released a problem that faced planners to solve as one of the most important priorities through concentrating on the possibility of selective elevating of positive specifications of the rural environment as a large effect contributing factor in solving the housing problem through suggesting a group of helping solutions by implementing them as a developing type with a rural quality in actual stopping of housing problem.

Key Words: Rural Environment, Rural Development, Housing.

* Assistant Prof. at the Electrical power department , Mechanical & Electrical Engineering Faculty , Tishreen University , Lattakia , Syria.

مقدمة:

لطالما قدمت البيئة الريفية في الماضي أنموذجاً للمجتمع المكثفي ذاتياً إن اقتصادياً أو سكانياً أو اجتماعياً أو حتى ثقافياً، إلا أن تعرضها المستمر لهجمات التحضر المتزايدة يوماً بعد يوم وبدون توجهات واضحة ولا خطط تنموية فعلية، وضعها تحت وطأة اختلال بيئي وعمراني واقتصادي واجتماعي، وحولها من كيان منتج الى آخر مستهلك، محرراً تحولاً فعلياً في البنية الداخلية بمختلف عواملها لتلك البيئة، ومحفزاً وهمياً لأفرادها للزحف التراكمي باتجاه الحضر بحثاً عن ظروف أفضل ان مادياً أو خدمياً مخلفين وراثهم عاداتهم وتقاليدهم وراثهم ومندمجين بفعل ان إرادي ولا إرادي في خضم حياة مدنية بصبغة اختاروها ريفية بعد أن **أخفقت** مكونات الحالة الحضرية في احتوائهم بشكل حقيقي ومحررين في الوقت نفسه مشكلة إسكانية بات العمل على حلها احدى أهم الأولويات على جدول الخطط التنموية لكافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية، مجدولاً لأساليب وخطط عمل تحت مسمى التنمية الريفية والتي بات التعويل عليها إحدى أهم الركائز التي تمهد لحل المشكلة الإسكانية في تلك المجتمعات.

أهمية البحث وأهدافه:

أدت الآليات التي اتبعت لمعالجة المشكلة الاسكانية الناتجة عن النزوح المتراحم لسكان البيئة الريفية باتجاه الحضر الى عجز تخطيطي تفاقمت حدته لتخلق انحرافاً ملموساً عن الفعل العمراني التخطيطي الملائم، وعليه تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

- 1- توصيف البيئة الريفية كعامل مؤثر في حل المشكلة الاسكانية كماً وكيفاً.
- 2- طرح الإمكانيات التي توفرها التنمية الريفية كفعل تخطيطي في حل المشكلة الاسكانية.
- 3- اقتراح الحلول التي يمكن أن تسهم عن طريق تطبيقها كأسلوب تنموي ذو صفة ريفية بالحد الفعلي من مشكلة الاسكان.

طرائق البحث و موادہ:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث بدراسة تفصيلية لمكونات البيئة الريفية وصفاتها ولمفهوم التنمية الريفية والدور المعول عليها في إمكانية حل المشكلة الاسكانية، وذلك لتحقيق الأهداف المرحلية للبحث عبر المنهجين النظري والوصفي ومن ثم استخدم المنهج التحليلي عبر تحليل القواسم المفاهيمية المشتركة للبيئة الريفية والتنمية الريفية والمشكلة الاسكانية للتوصل الى اقتراح مجموعة من الحلول التي تقود في النهاية الى المساعدة في اختيار الأسلوب التنموي الأكثر فاعلية والأكثر قابلية للتحويل الى خطط عمل ميدانية مباشرة تسهم بشكل حقيقي في حل مشكلة الاسكان وذلك لتحقيق أهداف البحث.

النتائج والمناقشة:

أولاً - توصيف البيئة الريفية:

أ - تعريفات الريف:

على الرغم من التعاريف المختلفة للريف تبعاً لكل بلد الا أن هناك ما يجمع بشكل عام على أن الريف يشمل جميع الوحدات السكنية التي لا تمثل مقراً لمحافظة أو مركزاً ذو نظام اداري خاص وتوصف بأنها كيان مستقل، وفي هذا السياق يمكن اعتبار جميع المدن التي يوجد بها مقار المحافظات والمراكز مجتمعاً حضرياً وما عداها مجتمعاً ريفياً.

وقد أتفق وحتى وقت قريب أن يعرف الريف على أنه هذا المجتمع الذي يمتن سكانه الزراعة الى أن صدر مؤخراً التعريف الإداري الذي يعتبر أن المجتمعات الريفية هي تلك المجتمعات التي ليس لها عواصم محافظات أو مراكز، مما يوحي بشكل أو بآخر بأن الجزء الأكبر من هيكل المجتمع العربي من ناحية عدد السكان هو مجتمعات ريفية.

وهنا تزحف الى الواجهة وبشكل قسري المشكلة الأكبر والتي تمثلت بإغفال الواقع الفعلي ان كان الاداري او الديموغرافي الاجتماعي للمجتمع العربي، عبر اهمال المجتمع الريفي على الرغم من كونه يمثل الخزان البشري الاحتياطي لتلك المجتمعات والذاكرة المجتمعية الأقوى بمكوناتها مهما تعددت الاختراقات الحضرية الخارجية أو المبتكرة بالتهجين المحلي.

مما أفسح المجال واسعاً لخلل بنيوي أساسي طال ذاك المجتمع وتمثلت بأشكال مختلفة ان من ناحية تآكل العمالة الزراعية نتيجة للهجرة الداخلية أو الخارجية بحثاً عن فرص عمل في دول عربية مجاورة أو لقمة عيش في المدن المحلية الكبرى، أو من ناحية تغير السمة الرئيسية للمجتمع الريفي عدة مرات وتخطه ما بين كونه مجتمعاً زراعياً أو مجتمعاً زراعياً صناعياً دون أن يكون لأي من المجتمعين هيكلية واضحة نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة مما أدى الى تدهور واضح في بنية القرية والبيئة الريفية ككل .

ب - العلاقة بين الريف والحضر:

يمكن التمييز بين الريف والحضر على أساس علمي من خلال مقارنة عدد من المتغيرات في كلا البيئتين

كالتالي:

الجدول رقم (1) مقارنة بين الريف والحضر

المصدر: الباحث

المتغير	الريف	الحضر
المهنة	غالبية السكان يعملون في الزراعة والأقلية في حرف تخدم الزراعة	يعمل السكان في مهن مختلفة تشمل الخدمات والانتاج غير الزراعي كالصناعة والتجارة والأعمال الحكومية
البيئة	يرتبط بها الانسان ارتباطاً وظيفياً ويخضع في الغالب للعوامل البيئية والمناخية	الارتباط ثانوي من أجل الاستمتاع بها ويمكنه التغيير في خصائصها بما يتفق مع قدراته ورغباته

كبير وكثافته السكانية كبيرة	صغير وكثافته السكانية صغيرة	حجم التجمع والكثافة السكانية
يكاد يندمج التجانس السكاني	يتميز بالتجانس السكاني	التجانس
وضوح وتباين فعلي في التدرج الاجتماعي كنتيجة حتمية لعدم التجانس السكاني	ينخفض التباين والتدرج في الريف وفي حال وجوده يرتبط بالملكية الزراعية	التدرج الاجتماعي والتباين
ينحصر التفاعل الاجتماعي في غالبية العلاقات الغير مباشرة	يقوم التفاعل الاجتماعي على أساس المواجهة والعلاقة المباشرة بين شرائح وطبقات المجتمع المختلفة والمتباينة	التفاعل الاجتماعي

ج- مقومات المجتمع الريفي في سوريا:

إن الخصائص التي تحكم سلوك ونظام معيشة الفرد في المجتمع الريفي عامة والمجتمع الريفي في سوريا خاصة يمكن أن تساهم في تشكيل صورة واضحة لهذا المجتمع، وذلك من خلال التطرق لبعض المقومات التي تخص هذا المجتمع وهي:

- 1- **المقومات الجغرافية:** حيث يغطي الريف السوري ما مقداره 20% من مساحة سوريا إذ يشمل حوالي 30000 كم² من الأراضي الزراعية.
- 2- **المقومات التاريخية:** إذ أن الموقع المتميز لسوريا وثرواتها الزراعية جعلتها هدفا للاستغلال والاستعمار مما أسهم في الإبقاء على المجتمع الريفي فقيرا في سوريا.
- 3- **المقومات الاقتصادية:** تعتبر الزراعة أساس الاقتصاد الريفي الا أن محدودية مساحة الأراضي الزراعية بالنسبة لعدد السكان يجعل من امكانية تزايدها مع تزايد عدد السكان غير وارد حيث:
 - في عام 1960 كانت المساحة المزروعة 16000 كم² وكان عدد السكان 4565000 نسمة.
 - بينما تضاعف عدد السكان أكثر من خمس مرات في عام 2010 في حين لم تزد مساحة الأرض المزروعة عن 30000 كم² فقط ، مما يظهر أن متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية في تناقص.
- 4- **المقومات العمرانية:** يظهر الجدول التالي النسبة المئوية لسكان الريف من المجموع الكلي لعدد سكان سوريا وعلى مدى أعوام مختلفة وذلك للمقارنة

الجدول رقم (2) النسبة المئوية لسكان الريف من المجموع الكلي لعدد سكان سوريا
المصدر: المجموعة الإحصائية

البيان	1960	1970	1981	1991	2010
مجموع السكان (بالألف)	4.565	6.305	9.05	13.532	20.619
سكان الريف (بالألف)	2.88	3.564	4.786	7.196	9.585
النسبة المئوية لسكان الريف	63%	56.50%	52.80%	53.10%	46.50%

حيث يتضح مما سبق أن عدد سكان الريف قد تزايد أكثر من الضعف في النصف الأخير من القرن، بينما انخفضت نسبة سكانه بالنسبة إلى المجموع الكلي لسكان البلاد من 63% إلى 46.50%، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى مجموعة أسباب أبرزها:

- 1- الهجرة المستمرة لسكان الريف إلى المناطق الحضرية نظراً لتركز الصناعة وتوفر الأفضل للخدمات.
- 2- ارتفاع الأجور في المناطق الحضرية عن أجور العمل بالزراعة.
- 3- التدهور المستمر للريف من الناحية العمرانية والثقافية والصحية مع إهمال عملية الاحتفاظ بسماتها وكيانها مترامناً مع رغبة أهل الريف في إيجاد حياة أفضل، حيث السمة العامة لعمران الريف عادة هو شبكة طرق متعرجة تتصل بطريق رئيسي واحد، مع مجموعة من المباني المتجاورة على المحور الرئيسي المبعثرة بعيداً عنه وبحضور خجول لبعض الخدمات كالمدرسة الابتدائية والوحدة الزراعية والوحدة الصحية ونادراً وحدة اجتماعية.

5- المقومات الاجتماعية والنفسية:

تعد القيم والعادات المتأصلة في المجتمع الريفي والتي تمثل عرفاً سائداً عبر الأجيال أساس الفكر الريفي واتجاهاته وتتلخص في عدة معايير هي:

- التمسك بالأسرة: حيث تمثل الأسرة في الريف كياناً متكاملًا اقتصادياً واجتماعياً، إذ ينشأ الطفل في هذا الكيان على أن له دوراً مهنيًا وعضوياً في بيئته المحيطة، كما يشبع التفاخر بالانتماء للعائلة.
- احترام السن: ينشأ في المجتمع الريفي احترام للشخص الكبير في السن ذو الهيبة والمكانة وثقة واضحة برأيه وخبرته القائمة على تجاربه النابعة من الظروف المعيشية في الريف مما يزيد اتزاناً في الحكم على الأمور.
- الاعتقاد بالقضاء والقدر: إذ لم يستطع الفرد في المجتمع الريفي ولمدة طويلة من الزمن عاش فيها في ظل الجهل تعليل الظواهر الطبيعية أو أسباب ما يصيبه من أمراض أو نكبات
- العلاقات الشخصية: حيث يقدر الفرد في الريف قيمة التعاون المتبادل باستمرار.

ثانياً - التنمية الريفية ومشكلة الإسكان:

أ- ماهية التنمية الريفية:

على اعتبار أن التنمية الريفية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة، وعلى الرغم من الجدل الذي لا زال قائماً حولها ماهيتها كمفهوم بين معظم التنمويين حيث عرفها **صقور** بأنها مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الإنتاجية الرامية إلى رفع مستوى معيشة أهل الريف، وعرفتها **الأسكوا** على مستوى الوطن العربي بـعملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع.

الا أن هدفها العام المتفق عليه في جميع التعاريف هو إحداث التغيير الشامل والجزري للمجتمع الريفي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التنسيق والتكامل بين المشروعات التنموية وتفاعل مكوناتها مع المجتمع الريفي ،لذلك فان التنمية الريفية الفعالة هي تلك التي تعتمد النظرة الشمولية والتخطيط القومي المتكامل دون أي تمييز بين عناصرها أو بين مكونات الفئة المستهدفة بالتنمية.

ب- أهمية التنمية الريفية:

إن تصدر التنمية الريفية الحالي لسلم الأولويات التنموية في كافة المجتمعات ومنها مجتمعنا السوري يعود الى النسبة الطاغية لسكان المناطق الريفية والبالغة حوالي (56.5%) من سكان سوريا تبعاً لتعداد عام 1970 ، إضافة الى انخفاض متوسط الملكية الزراعية وتفتيتها بفعل عوامل الميراث والذي أدى بدوره الى انخفاض متوسط دخل الفرد وهجرته الى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص أفضل للدخل مما ساهم وكما يشير تقرير التنمية البشرية سنة 2003 الى تنمية غير عادلة بصفة عامة ، بين القطاعات الحضرية والريفية ، والى تكريس الحجم المتزايد للفجوة بين القطاعين نتيجة لهيمنة القطاعات الأولى على الثانية بتركيز الخدمات والمشروعات الكبرى والتي تنعكس بشكل أو بآخر على مستوى المعيشة.

ج- معوقات التنمية في الريف السوري:

تتلخص معوقات التنمية في الريف السوري في النقاط التالية:

- 1- الأمية: حيث تمثل حاجزاً بين العقل وقدرة استيعاب ما هو مفيد من المعلومات لتطويره، كما تمثل سداً أمام الشعوب يمنعها من مواكبة ركب الحضارة.
- 2- المشكلة السكانية: وتنقسم الى شقين:
 - النمو السكاني: حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان حوالي 4.6% أي ضعف المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية وثلاثة أضعافه في أوروبا رغم ارتفاع المستوى الاقتصادي في تلك البلاد أضعاف مثيله في سوريا مما يجعله معدلاً خطيراً.
 - التوزيع السكاني: على الرغم مما يحمله التركز في رقعة ضيقة من الأرض على الرغم من تزايد السكان من مشكلات ثقافية وعمرانية وصحية واقتصادية الا أن السوريين لا زالوا مصرين على هذا النمط.
- 3- الخصائص والتقاليد: بالرغم من الايجابيات التي يتميز بها الشعب السوري الا أن هناك عدداً من السلبيات التي تدخل ضمن خصائصه وتقاليد الموروثة والمكتسبة.
- 4- عدم الأخذ بالأساليب العلمية في التخطيط: ويرجع ذلك الى انعدام الوعي والإيمان بجدوى التخطيط الخاص بمستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع، ومما يزيد من صعوبة هذا الواقع هو أنه في حال التخطيط فإن الخطط تظل في كثير من الأحيان في حالة جمود.
- 5- سوء المواصلات: تنعكس فائدة الطرق الجيدة على كافة أوجه حياة المواطنين فهي تساعد على نقل أساليب الحياة المتطورة من الحضر الى الريف كما تساعد على الاستثمار الأفضل للجهد والوقت.

6- انخفاض مستوى الإسكان.**7- الهجرة الداخلية: العامل الأكثر تدميراً للتنمية ولعل العوامل التي سبق ذكرها هي العوامل**

المباشرة التي تؤدي إلى الهجرة بالإضافة إلى عوامل أخرى منها:

- الاتساع المتزايد للفوارق الاجتماعية في الريف.
- تمركز المصانع والشركات ذات العائد المرتفع في الحضر.
- قلة وسائل التعليم والترفيه المختلفة في الريف.

ويبين الجدول رقم (3) إحصاء للفترة ما بين عام 1960 و 2010 تظهر التصاعد المستمر في تيار

الهجرة من الريف إلى الحضر

الجدول رقم (3) يوضح التصاعد المستمر في تيار الهجرة من الريف إلى الحضر 1960-2010

المصدر: المجموعة الإحصائية

النسبة المئوية للسكان		السنة
في الريف	في الحضر	
63	37	1960
56.5	43.5	1970
52.8	46.2	1980
53.1	46.9	1990
46.5	53.5	2010

ومن الآثار السلبية التي تخلفها الهجرة من الريف إلى الحضر:

- تفكك الروابط الأسرية.
- نقل الممارسات السيئة للريف إلى المدينة مثل انخفاض مستوى النظافة وسوء استخدام الطرق وشغل الأرصفة وعدم الالتزام والانضباط.
- نقشي البطالة المقنعة نظراً لاحتراق الريفيين لمهارات غير ذات فائدة في المجتمع.
- ظهور الصور المختلفة للسلوكيات المنحرفة.
- ازدياد حدة أزمة السكن: حيث يقوم المهاجرون من الريف إلى المدينة بتشديد مبان لا تتماشى مع تخطيط المدينة مع إهمال المرافق والشروط الصحية مما أنتج ما يسمى بالسكن العشوائي.

د - مشكلة الإسكان:

تتفشى في معظم دول العالم سواء المتقدم منها أو النامي مشكلة الإسكان وخاصة بين فئة الدخل

المنخفض وتتركز الأسباب المباشرة لهذه المشكلة في التالي:

- 1- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- 2- ميل السكان للتمركز حول أودية الأنهار.

3- الارتفاع الملحوظ في معدلات الهجرة من الريف الى الحضر .
 ففي خلال الفترة من 1980 الى 1990 بلغ معدل النمو السنوي للسكان 4.8% مقارنة بمعدل سنوي بلغ 4.6% في الفترة من 1970 الى 1980 مما أدى الى تفاقم مشكلة الاسكان القومي في سوريا.
 وبالنسبة إلى المشكلة الهجرة من الريف إلى الحضر فقد أوضحت بيانات الجهاز المركزي أن نسبة الهجرة إلى المحافظات الحضرية (دمشق، حلب، حمص، اللاذقية) قد بلغ حداً أعظماً بالنسبة لباقي المحافظات، وقد أدى ذلك إلى زحف المدن على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أغراض سكنية مما أثر سلباً على مساحة الأرض الزراعية.

ه- الحجم الكمي لمشكلة الاسكان:

يقدر حجم عدد الوحدات السكنية الواجب توفيرها لتفادي مشكلة الاسكان حتى عام 2020 بحوالي 1.2 مليون وحدة سكنية وذلك لمواجهة العوامل التالية:

- 1- التراكم الحالي.
- 2- الإحلال والتقاعد حتى 2020.
- 3- الزيادة السكانية من 2000 الى 2025 والعمل إذا أمكن على تخفيض معدل المواليد.

ثالثاً: الحل المقترح:

مما سبق يتضح أن الهدف الأول في أجندة المخططين يجب أن ينطلق من العمل على تكثيف الجهود نحو تنمية المناطق الريفية من أجل المساهمة في حل المشكلة الاسكانية في سوريا.
 ويترجم هذا الهدف عبر الاهتمام الفعلي بالريف السوري وتعزيز ما قام عليه عبر العصور من قيم وتقاليده وحضارة وبيئة عمرانية تميزه اضافة الى الاهتمام بالحفاظ على الريف كنموذج انتاجي فعال ضمن المجتمع ككل، ويتبلور تحقيق هذا الهدف عبر التركيز على العناصر التالية:

أ- السياسة العامة:

وتتجلى بالتركيز على العوامل التالية:

1- العوامل الطبيعية للريف:

حيث تمتلك البيئة الريفية شخصية خاصة لكونها نشأت بجوار المناطق الجبلية أو حيث منابع المياه التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه الزراعة وهي مصدر الدخل الرئيسي لأفراد هذه البيئة، فمن الطبيعي أن يتم توجيه الجهود نحو قيمة التربة الريفية وبالتالي تراث هذه البيئة، كما يجب التوصل الى الوسائل الفعالة القابلة للتطبيق والتي من شأنها تقوية الرابطة الطبيعية الوثيقة بين الأرض الزراعية والتراث الريفي والذي يمثل التاريخ الحضاري لسوريا.

2- العوامل الاجتماعية:

وتتلخص في التركيز على ما يلي:

- العمل على اعادة التوازن السلوكي لأفراد البيئة الريفية طالما أن الأصالة الريفية تمثل القيمة الحقيقية للطابع الريفي، وذلك عن طريق التوعية الثقافية وترسيخ روح التعاون والمشاركة الجماعية والتي هي الروح التي تميز بها الريف السوري منذ القدم.

- تركيز الاهتمام بالنواحي الخدمية في الريف من خدمات صحية وتعليمية ووسائل ترفيه تعنى بتعزيز الثقافة الريفية.
- الحفاظ على طابع القرية والعمل على تعزيز القيم والتقاليد الاجتماعية فيها والتي هي تمثل تراث سوريا التاريخي.

3- العوامل الاقتصادية:

- يجب تكثيف الجهود نحو الاهتمام بالزراعة وأنشطتها المتعددة باعتبارها تمثل السمة والشخصية الاقتصادية الأساسية في الريف السوري وذلك من خلال تحسين كفاءة العملية الزراعية ككل عبر ما يلي:
 - إدخال المكننة الزراعية التي تلائم البيئة السورية.
 - الاهتمام بتطوير الجمعيات التعاونية وإبراز دورها في المساهمة في تنمية الأنشطة الزراعية والخدمية في الريف (إنتاج السجاد، المنسوجات الشعبية،.....الخ).
 - الاهتمام بالصناعات الريفية والصناعات الزراعية والتي لا تحتاج الى رأسمال كبير أو أيدي عاملة كثيرة بحيث يمكن للفرد وأسرتة القيام بها وإيجاد الأسواق المناسبة لتسويق تلك المنتجات لتشجيع أهل الريف على الإقبال عليها.
 - إيجاد وسائل علمية ونماذج تجارب لزراعة محاصيل أخرى من أجل تشجيع أهل الريف على البقاء والاستمرار في بيئتهم.

4- العوامل العمرانية:

- الاحتفاظ بالتجانس العمراني للريف وتوفير ما يحتاجه المنزل الريفي من تصميمات معمارية ثلاثم أفراد المنزل وتناسب تطورهم الفكري والمادي.
- الحفاظ على الطابع العام للبيئة الريفية من ارتفاعات المباني ومواد البناء المستخدمة والفراغات والطرق والخدمات والحدائق ومراكز الترفيه.

5- تضيق الفجوة بين الريف والحضر:

ويتم ذلك عن طريق الاحتفاظ بالتوازن المستمر بين الريف والحضر للقضاء على ظاهرة الهجرة.

ب- أسلوب تنمية المناطق الريفية:

1- التخطيط للتنمية الريفية:

- هناك بعض الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية التخطيط:
- شمولية الخطة: أي أن الخطة لا بد وأن تشمل كافة أوجه الحياة في الريف (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، عمرانية).

- **التنسيق بين الخطط الموضوعية:** من أجل تقادي تضارب وتتافر الجهود بين الجهات المختلفة المعنية بتنمية الريف يجب التنسيق بين هذه الجهات وخاصة التي تعمل على مشكلة واحدة لتقادي التضارب وهدر النفقات وضمنتن التنسيق وتكامل الجهود.
- **استقرار الخطة:** يحدث في بعض الأحيان أن يتوقف العمل المخطط له أو يتغير اتجاه بسبب قرار سياسي أو تغير في القائمين عليه لذا لا بد من اعتبار الخطة منهجاً وأسلوباً لا يتغير بتغير الأشخاص والقرارات.
- التركيز على الكيف وليس على الكم فقط: بمعنى الاهتمام بنوعية وجودة الإنجازات المحققة وليس فقط على الأرقام والبيانات والإحصاءات التي قد لا تعبر عن نتائج حقيقية.
- **التدريب:** يجب أن ينظر الى التدريب كأساس لإحداث التنمية والوصول للأهداف المراد تحقيقها حيث يساعد التدريب على تكوين الكوادر التخطيطية التي تمتلك القدرة على الابتكار وإيجاد الحلول الفعالة والغير تقليدية.
- **الاهتمام بالقائمين على عملية التنمية:** من توفير احتياجاتهم من المساكن ووسائل المواصلات لضمان استثمار وقتهم في إحداث التنمية المستهدفة.
- **توفير الدعم المادي:** يجب التركيز على التقدير السليم للتكاليف التي تتطلبها عملية التنمية واعتماد الموارد المالية الكافية التي تضمن عدم توقف المسار في منتصف الطريق وما ينتج عنه من توابع سلبية.

2- تنفيذ الخطة:

- يجب أن تتعاون وتتشارك كافة الأطراف في البيئة الريفية من أجل إحداث تنمية واقعية تلئم هذه البيئة وتضمن استمراريتها، وهناك العديد من الأطراف التي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في ذلك كما يلي:
- دور المرأة الريفية : يمكن أن تلعب المرأة الريفية دوراً فعالاً في تنمية الريف عن طريق التدريب، والتوعية الصحية، ورفع مستوى الثقافة لديها وتيسير مشاركتها في الصناعات الريفية الصغيرة التي هي بحق عصب تنمية الريف.
 - دور الجمعيات التعاونية: يمكن أن تسهم الجمعيات التعاونية في رفع كفاءة أهل الريف سواء الزراعية أو السلوكية من خلال الدورات التدريبية والندوات والاجتماعات، كما يمكن أن تساهم التعاونيات الزراعية في نشر الصناعات الريفية الصغيرة، بالإضافة إلى دورها في توفير السلع الضرورية بأسعار معتدلة وتحقيق عدالة التوزيع.
 - الحد من الهجرة الداخلية: من خلال وسائل فعالة مثل:
 - أ- تشجيع الصناعات الريفية في القرى.
 - ب- الحد من تمركز المشروعات الصناعية والعمرانية في المدن وتخصيص نصيب منها للريف.
 - ج- تعميم مبدأ اللامركزية في تقديم الخدمات العامة والمصالح الحكومية.
 - د- الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية داخل القرية.
 - هـ- تلبية الاحتياجات الفكرية والثقافية والعمرانية للفرد الريفي الحديث.

ثالثاً: اعادة التوازن للبيئة الريفية:

تشابكت بعض الأسباب وتلاحمت وأصابته الهيكلة القيمي والسلوكي لأهل الريف مما تسبب بإحداث الخلط البشري والاقتصادي والريفي في البيئة الريفية، وأثر سلباً على النمط العمراني والسكني والبيئي هناك، ويتبلور حل هذه المشكلة وإعادة التوازن في البيئة الريفية في الاجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي أسباب التثوّه الذي أصاب القرية السورية؟
- ما أسباب التغير السلبي الذي أصاب التقاليد والقيم الأصيلة للفرد في الريف؟
- ما أسباب تريف المدن؟ وتمدين الريف بصورة عمرانية هزيلة؟
- لماذا تحولت القرية من عنصر منتج يمد المدينة باحتياجاتها الى عنصر مستهلك تمثل احتياجاته عبئاً على المدينة؟

وحيث أن التساؤل الأخير يعتبر هو محور التنمية الحقيقية المنشودة للقرية فلا بد من التركيز عليه بتفسير مفهوم القرية المستهلكة:

- فجزء أساسي من المدخرات التي تم تحويلها الى القرية غلب عليها طابع الاستهلاك والترفيه مثل شراء المعدات المنزلية.

- كما توجه جزء من هذه الأموال الى بناء المساكن كنوع من الادخار مما أدى إلى زيادة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وبلغ معدل تجريف الأراضي أقصاه لاستخدامها في البناء.

- إقبال بعض الملاكين غير الريفيين والذين لا يمتنون حرفة الزراعة على شراء الأراضي الزراعية لاعتبارات تتعلق بتحسين مكانتهم الاجتماعية.

- بسبب نقص العمالة الزراعية فقد تخلف فن ومهارات الإنتاج.

- نتيجة نظرة المجتمع الى الفرد الريفي وميله الى التقليل من شأنه نزح الأفراد الريفيون عن العمل بالزراعة بحثاً عن مستوى اجتماعي أفضل، بالإضافة الى انخفاض العائد المادي الناتج من الزراعة عنه من الأعمال الحرفية والمهن الأخرى.

رابعاً: الريف والتكنولوجيا المحلية:

ترتكز الحياة في الريف على عناصر رئيسية ثلاث وهي الطبيعة والأرض والبيئة، لذا عند التخطيط لنهضة ورفي الريف لا بد من الاهتمام بالدور الفعال الذي يلعبه كل عامل منهم، وعلى كل فان عملية تنمية القرية وإصلاحها يجب أن تخضع للاعتبارات التالية:

1- يجب أن يكون أي موقع جديد هو امتداد طبيعي للقرية القديمة ومتماشياً مع التطور التاريخي لحركة التنمية والعمران بها.

2- أن يراعى في التخطيط حركة البيئة والمحيط الخارجي من أجل تطبيق النظريات التخطيطية والعمرانية بها من تهوية واتجاه الريح والتشميس وحركة الطرق وتحديد للمناطق الخضراء وأماكن الترفيه.

3- أن يراعى في التخطيط العمل على تحقيق الاتصال والترابط بين مواقع التجمع البشري ومواقع المرافق العامة والوحدات الخدمية (السوق، المسجد، الجمعية التعاونية، مراكز التعليم) بالنسبة لكل من القرية القديمة والقرية الجديدة والتي تعتبر امتداداً للقرية القديمة.

- 4- مراعاة الربط الطبيعي والبيئي بين الطرق الرئيسية الممهدة ومحاور الحركة المحيطة ونقاط التحضر المجاورة.
- 5- التركيز على ابراز النشاط الوظيفي الرئيسي للقرية في نوعية ونموذج العمران المستهدف سواء أكانت قرية زراعية، أم قرية للثروة الحيوانية، أم قرية للصناعات البيئية، أم.....الخ.
- 6- أن يتماشى التصميم المعماري والانشائي مع الفلسفة الوظيفية للقرية والموارد المحلية المتاحة فيها.
- 7- وأخيراً يجب أن يراعى في التخطيط وضع الهدف المنشود من عملية التنمية ككل وهو تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد الريفي بما يضمن سعادته ورفيه

المراجع:

- 1 - المؤتمر العربي الاقليمي *الترباط بين الريف والحضر* والاجتماع العربي رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) حول استدامة المدن العربية وضمان حياة المسكن والأرض والادارة الحضرية، القاهرة، 2005.
- 2-الاسكوا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، *التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية، مفاهيم وتجارب*، نيويورك، الأمم المتحدة، 1998.
- 3-المجموعة الإحصائية السورية. 2010.
- 4-الصقور، م، *التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف*.الأردن، 1986.
- 5-الهيتمي، حسن أبو سمور. *جغرافية الاستيطان الريفي والتنمية الريفية*.عمان، الأردن، 2000.
- 6-بول، نايجل. *تحديات الابتكار، المعوقات والفرص بالنسبة لفقراء الريف*. 2006.
- 7-دليمي، عبد الحميد. *الاتجاهات النظرية حول مشكلة الاسكان*. مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الخامس، 2004.
- 8-بو قصاص، عبد الحميد. *النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري*. مخبر التنمية الكبرى في المجتمع الجزائري، عنابة، الجزائر، 2009.
- 9-دليمي، عبد الحميد. *دراسة في العمران السكن والاسكان*. مخبر الانسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2007.